النفط وتأثيره على التبادل التجاري الدولي بالتركيز على دولة الكويت

آلاء سعيد عبد الوهاب بهبهانى

صبري أحمد أبو زيد - هالة أحمد دويدار

الملخص :

يعدُّ سعر النفط - ومن ثم عوائده - من أهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية؛ فحصيلة الصادرات قد تبلغ - وكثيرًا ما تتجاوز - ثمانين بالمائة من إجمالي حصيلة الصادرات والموازنات العامة في أغلب تلك الدول، كما تعدُّ العمود الفقري للناتج القومي الإجمالي، وللنشاط الاقتصادي فيها بصفه عامة، ولقد عرفت الكويت تطورًا كبيرًا فيما يخص الصناعة البترولية؛ من حيث الاستكشافات والقدرة التصديرية، إلا إن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية.

ولذلك فإن دراسة السعر البترولي وأنواعه والعوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية وأنظمة تسعير البترول تعد ضرورة مهمة في الوقت الحالي، ومن الملاحظ أنه حدث تغير كبير في أسعار البترول، والتي لها دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية، خاصة الدول المصدرة للبترول، والتي تريد الحفاظ على مستوى مرتفع للأسعار، الأمر الذي يحقق لها احتياجاتها من العالم الخارجي

كلمات مفتاحية: التنمية الاقتصادية - الدول النفطية - السعر البترولي- الأسعار النفطية.

Abstract:

The price of oil - and hence its returns - is one of the most important components of economic and social development in the oil-producing countries. The proceeds of exports may reach - and often exceed - eighty percent of the total export proceeds and public budgets in most of those countries. It is the backbone of

the gross national product, and of economic activity in it in general. Kuwait has witnessed a great development with regard to the petroleum industry. In terms of exploration and export capacity, however, providing the necessary financial resources for the development of the national economy is linked to the price of the exported commodity in global markets

Keywords: Economic Development - Oil Countries - Oil Price - Oil Prices

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيس إلى دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط التي تحدث من فترة لأخرى؛ وذلك سواء على النمو الاقتصادي لدولة الكويت أو على حركة التبادل التجاري بين دولة الكويت وبقية دول العالم، وذلك خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٨؛ حيث انخفضت أسعار النفط إلى مستويات قياسية قاربت النصف أو تجاوزته عامَ ٢٠١٤. صحيح أن الأسعار ارتفعت قليلًا بعد انخفاضها، إلا إنها لا تزال إلى يومنا هذا بعيدةً كل البعد عما كانت عليه قبل ذلك التاريخ. إذًا، يقوم البحث على دراسة العلاقة بين التقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية، ومدى انعكاسها على النمو الاقتصادي وحركة التجارة الدولية لدولة الكويت، وهو ما يمكن أن نلخصه في التساؤلين الآتيين: ما مدى وجود علاقة بين التقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية– من فترة لأخرى - والنمو الاقتصادي لدولة الكويت من جهة، ثم ما مداه على حجم التبادل التجاري وحركته بين دولة الكويت وبقية دول العالم من جهة أخرى؟

أهمية البحث:

يمكن ملاحظة التأثير البالغ لانخفاض أسعار النفط على نمو الاقتصاد الكويتي؛ وذلك نظرًا لكون النفط هو المكون الرئيس في إيرادات الدولة وصادراتها حجمًا وقيمةً، وبما أن دولة الكويت تعتمد بشكل كبير جداً على الاستيراد لتغطية معظم احتياجاتها من السلع والمواد المختلفة، فإن من الطبيعي أن تتأثر سياسة الاستيراد المتبعة نتيجة

لانخفاض الإيرادات الناجمة عن انخفاض قيمة الصادرات النفطية، وهو ما يعني أن التبادل الخارجي للدولة يتأثر تبعًا للتقلبات في أسعار النفط العالمية، وهذا ما يشكل أساس هذه الدراسة ومنطلق أهميتها، والتي تنبع من محاولتها تحديد تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على حركة التجارة الدولية، وذلك بالتطبيق على دولة الكويت

مشكلة البحث:

يمكن أن نلخص مشكلة البحث في عدد من التساؤلات، أهمها:

١. ما هو تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي لدولة الكويت؟

٢- ما هو تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على حركة التجارة الدولية بين الكويت - كدولة منتجة للنفط ومصدرة - وبين الدول المستهلكة والمستوردة للنفط؟

٣- هل يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار النفط العالمية إلى زيادة عجز الميزان التجاري لصالح الدول المستهلكة والمستوردة للنفط على حساب الكويت، كدولة منتجة للنفط ومصدرة ؟

من خلال ما سبق يمكن تقسيم البحث إلى ما يلى:

أولا: كيفية تحديد أسعار النفط في الكويت.
ثانيا: الأسواق والأسعار النفطية العالمية.
ثالثا: أثر تطور أسعار النفط على التبادل التجاري الدولي للكويت

أولاً: كيفية تحديد أسعار النفط بالكويت

أولا: السعر البترولي، أنواعه والعناصر المحددة له:

١-تعريف سعر النفط:

يعرف سعر النفط بأنه "قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرًا عنها بالنقود؛ حيث إن مقدار أسعار النفط ومستواها يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة، سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين.

كما يعرف أيضا بأنه "سعر النفط الحقيقي، أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار، الذي يُتخذ أساسًا لتسعير النفط مع العملات الرئيسة الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس.

كما يكن تعريفه بأنه "مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب؛ بغية توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي ١٥٩لتر، ويعادل الطن المتري من ٧-٨ براميل حسب كثافة النفط.

٢- أنواع السعر البترولي:

أ- الاسعار المعلنة:

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميًّا من قبل شركات نفط في السوق النفطية، وظهر هذا السعر لأول مرة عام١٨٨٠ في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرد-أويل، والتي كانت تحتكر شراء النفط من منتجه الكثيرين في السوق الأمريكية.

ب- الأسعار المتحققة:

ظهر هذا النوع للوجود أواخر الخمسينات؛ حيث عملت به الشركات المستقلة من خلال تقديم تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري، كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن، ويعرف السعر المتحقق بأنه: السعر المعلن مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

جـ أسعار الإشارة:

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينيات بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، واعتمد على سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول

النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية؛ من أجل توزيع أو قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين. حيث إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

د- سعر التكلفة الضريبية:

هو السعر المعادل لتكلفة إنتاج البترول الخام مضافًا إلى قيمة ضريبة الدخل؛ كالربح بصورة أساسية العائد على الدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس التكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية؛ لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو الوقت نفسه يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق؛ فالبيع بأقل من هذا السعر يعدُّ بيعًا بالخسارة.

ه- الأسعار الفورية:

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوريًّا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السعة النفطية نقدا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة فورية.

و- السعر المستقبلي:

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.

طرق ومراحل تسعير البترول:

يعتقد بعض الناس أن تسعيرة النفط عملية سهلة، في حين أن الأمر ليس كذلك؛ إذ إنها تخضع لعدد من المعايير والعمليات المعقدة، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية، فالسعر الذي يعلن يوميًّا في وسائل الأعلام هو للبيع الفوري في أسواق البيع، ولا يعكس بالضرورة واقعَ البيع الفعلي للنفط المتعاقد عليه سلفًا، وينقسم العالم إلى ثلاثة أسواق لبيع النفط، وهي: ناميكس، ووست تكساس في الأسواق الأمريكية،

وبرنت لأوروبا وعمان أو دبي لأسواق شرق آسيا، وعلى ضوء هذه الأسواق تتم تسعيرة النفط، وأما البترول فعادة ما يسعر في ثلاثة مواقع، ويشمل ذلك خمسة أنواع من النفط؛ فعلى سبيل المثال يسعر العربي الثقيل في السوق الأمريكية بناقص من ٧ إلى١٠ دولارات، و٧ دولارات للبرميل عن سعر برنت، في حين يكون سعر- للبرميل عن سعر ناميكس أو وست تكساس، ويسعر في سوق أوروبا بناقص من ٥ إلى٤ دولارات للبرميل، ودولارين للبرميل في سعر ناميكس أو وست تكساس، ويسعر في سوق أوروبا بزائد من ٢- الأمريكية بزائد ١إلى ٤ دولارات للبرميل، وهكذا بالنسبة لبقية أنواع النفط، يتم تغيير السعر في برنت عما يُسعر في سوق شرق آسيا بزائد ثلاثة أضعاف حسب العقود، ووفقا لظروف السوق النفطية.

ثانياً: الأسواق والأسعار النفطية العالمية

التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية.

منذ اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة، مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها - كما سيأتي - حسب الحدود الزمانية لكل مرحلة تقريبية، وهي:

١- خلال الفترة ١٨٥٧ إلى ١٨٧٠: (منذ بداية الصناعة النفطية حتي ظهور الشريكات النفطية الكبرى) كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت المنافسة شديدة بين هذه الشركات، مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر حتي صارت شركات كبيرة وقوية.

٢-خلال الفترة١٨٧٠ إلى١٩٦٠: (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتي تأسيس الأوبك) أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرة على الصناعة النفطية الأمريكية، وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، وعقد في هذه الفترة في ١-٩-١٩٢٧ اتفاقية أكناكاري بين هذه الشركات التي

تعرف بالشقيقات السبع، والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية، ومنابع النفط في العالم بينهما، وهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات، خاصة في ظل محدود به دور الدول المنتجة للنفط.

٣-خلال الفترة ١٩٦٠ إلى١٩٧٣: (منذ تأسيس الأوبك حتي أزمة ١٩٧٣) مع تأسيس الأوبك في١٩٦٠ قل احتكار الشقيقات السبع، وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك الموجود في هذه المنظمة، وعملت الدول المنتجة على تقوية مركزها، والحفاظ على مصالحها؛ حيث إنه بعد ١٩٧٣ عندما قررت الدول الأعضاء في أوبك منفردة وقف إمدادتها النفطية؛ احتجاجا على مولاة حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني، انتهى دور الشريكات النفطية الكبرى.

٤-خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠: (منذ بداية أزمة١٩٧٣) في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة دول الأوبك؛ فعندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك، أثر ذلك سلبا على موقف أوبك، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.

ومن سنة١٩٨٠ إلى٢٠١١ ساد قانون العرض والطلب على السوق النفطية: في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين، وأصبحت سوقًا تنافسية، لكن بعد اختلال العرض والطلب النفطي في سنة١٩٨١ بزيادة الإمدادات النفطية خارج أوبك، عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية، وأصبحت تعرف تقلبات بين حين وآخر؛ حيث حدث انخفاض في الأسعار في سنة ١٩٨٦ و١٩٩٨ و٢٠٠٨ في حين حدث ارتفاع كبير ما بين عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ و٢٠١٠، وقل الطلب على النفط في ١٩٨٦، وفي عام٢٠١١ كانت زيادة الطلب، وتغطية النقص؛ جراء الأحداث الليبية، وتغطيتها من قبيل السعودية، أكبر الدول المنتجة للنفط.

تعريف السوق البترولية، وأهم المتعاملين فيها:

أولا: تعريف السوق البترولية:

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب، مع بعض التحفظات، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، وهناك عوامل أخرى؛ كالعوامل السياسية، والعسكرية والمناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.

ثانيا: الفاعلون في السوق البترولية:

أ-منظمة الأوبك:

لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها والشريكات الاحتكارية؛ حيث إن محور الخلاف تعلق حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين دخلها من العوائد البترولية، غير أن الشريكات البترولية لم تعط أهمية لذلك، وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول، وفي بغداد في١٠ سبتمبر عام١٩٦٠ أسس الموردون الأساسيون لسوق البترول العالمية في: فنزويلا، والعراق، وإيران، والكويت والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول، ويعود السبب الرئيس لإنشاء المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشريكات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة سنة ١٩٥٩ وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة، والتي بلغت ١٥%؛ حيث إن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

انضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج ثماني (٨) دول، هي: قطر١٩٦١، وليبيا، واندونيسيا١٩٦٢، والإمارات العربية المتحدة ١٩٦٧، والجزائر ١٩٦٩، ونيجيريا١٩٧١، والإكوادور١٩٥٧، ثم انسحبت الغابون سنة ١٩٩٥، وانغولا ١٩٧٣.

ب-الدول المنتجة خارج أوبك:

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة ١٩٨٨، أحست الدول المصدرة للبترول ممثلة في أعضاء أوبك بخطورة الوضع، فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الاعضاء في أوبك للاجتماع في القاهرة، غير أن الدول الأخرى فضلت لندن، بعده موقعا متوسطا؛ حيث عقد الاجتماع يوم٨ مارس١٩٨٨ بمشاركة كل من مصر، والمكسيك، وأنغولا، وماليزيا، والصين.

ج- وكالة الطاقة الدولية:

هي منظمة عالمية تأسست عام١٩٧٥، وتشمل عضويتها ثماني عشرة (١٨) دولة صناعية غربية، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة، وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة، تهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف إلى الإشراف على تنفيذ تلك الخطة، وإقامة شبكة لتجميع المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول ودراستها، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول، وقد انضم عدد آخر من الدول؛ حيث ارتفعت العضوية إلى أربع وعشرين(٢٤) دولة، وإضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء باتباعها، وبإيجاز هي:

- ❖ تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية.
- ❖ السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية، وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى.
- ❖ دعم جهود البحث والتطوير، وتشجيع التطبيق العلمي لنتائجها.

❖ تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.

ب-الشركات البترولية العالمية:

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية، وهي التي اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع، وتراعي في الأساس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وهولندا، وهذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي ثمانين بالمائة من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية، كما أنها تمتلك سبعين بالمائة من صناعة التكرير العالمية، وتعمل بشكل مباشر، أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة، بالإضافة إلى ذلك، فإنها تمتلك أكثر من خمسين بالمائة من ناقلات البترول، وتتواجد في الولايات المتحدة خمس إدارات من هذه الشركات على الأقل، وتقوم تلك الأخيرة برسم السياسات العامة لها.

لأسواق الآجلة:

تتيح الأسواق الآجلة الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح، كما تسهل الاستثمار بصوره كبيرة؛ حيث يدفع المضاربون أقل – بكثير - مما يدفعه المستثمرون في الأوراق المليلة، ويحرص المعينون بالأمر على مراقبة تحركات الأسعار ومتابعتها، بحيث يقل عدد المشترين في الأسواق الفورية إذا ما انخفضت الأسعار في الأسواق الآجلة؛ تحسبًا لحدوث انخفاض أكبر، أما إذا ارتفعت الأسعار فان عدد البائعين في الأسواق الفورية يقل؛ انتظارًا لارتفاع أكبر في

الأحداث التاريخية وأسعار البترول:

أولاً: تعريف أسعار النفط الخام وأنواعها:

١-تعريف البترول: هناك عدة تعاريف للبترول منها:

أ) إن كلمة البترول هي بالأصل لاتينية petroleum وتعني زيت الصخر، والبترول مادة بسيطة ومركبة؛ فهو مادة بسيطة؛ لأنه يتكون كيمائيا من عنصرين

فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو في الوقت نفسه مادة مركبة؛ لأنها تختلف باختلاف بالتركيب الجزيئي منها.

ب) الزيت الخام هو: سائل دهني له رائحة خاصة تميزه، وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما تختلف لزوجته؛ تبعا لكثافة النوعية.

٢-أنواع البترول: رغم كون البترول الخام الموجود في الطبيعة مادةً متجانسة في عناصره المكونة له، فإنه لا يكون على نوع واحد في العالم؛ فهو على أنواع تتأثر بالخصائص الطبيعة أو الكيميائية أو بالكثافة أو اللزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية.

ثالثاً: أثر تطور أسعار النفط على التجارة الدولية للكويت

أولاً: تطور هيكل الصادرات والواردات ومساهمتها في الناتج المحلي والايرادات العامة:

يمكن تناول الصادرات بشكل تفصيلي ولفترة زمنية - حيث يغلب عليها صادرات النفط - لبيان شكل الإيرادات المحققة منها، وتأثيرها على كل من الناتج المحلي والإيرادات العامة للدول؛ حيث إن إيرادات النفط تمثل أكثر من ٩٣,٣ % من قيمة الصادرات وهيكله خلال الفترة من٢٠٠١- ٢٠١٩، كما أن الصادرات غير النفطية أو باقي الصادرات لا تزيد في قيمتها، وتنوع هيكلها نحو: من ٦-٧% خلال تلك الفترة.

ولذلك فإن هيكل الصادرات يعتمد على منتج رئيس هو النفط، ويخضع في كل ظروفه للسوق العالمي (طلب وعرض)، ومن ثم تخضع أسعاره؛ مما يجعل قيمة الصادرات تتأثر بأي تغير في السوق العالمي، ويحدث التقلب تبعاً لذلك؛ لأن هيكل الصادرات غير متنوع

أما هيكل الواردات؛ فإن حاجة الدولة وسكانها تعتمد على الخارج في توفير السلع الغذائية والزراعية؛ مما يجعل جانب الواردات هو أيضاً يخضع للتقلبات في السوق

العالمي، وحسب ظروف السوق، كما أن هيكل الصادرات تظهر ثباتة على هذا النحو خلال فترة الدارسة، وأيضًا هيكل الواردات .

وكما تناول التطور الاقتصادي لهيكل الصادرات وهيكل الواردات، تناول كلًّا من الصادرات والواردات حسب الاستخدام للمجموعات، وحسب التقسيم الاقتصادي خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٩، وحسب نوعي الاستخدام وتوضيح الأهمية النسبية لكل مجموعة؛ وذلك لمعرفة اتجاه هيكل كل من الصادرات والواردات، وأثر ذلك على عملية التنمية مستقبلًا، فهو مرتبط بالتقسيم والاستخدام الاقتصادي لكل منهم.

كما يتضح تطور قيمة الصادرات الكلية خلال الفترة من ٢٠٠١- ٢٠١٨؛ حيث يظهر ارتفاع قيمة الصادرات الكلية من ٤٩٦٥ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠١، وتمثل نحو: ٤٦,٤% من الناتج المحلي إلى نحو: ٢١٦٧١ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٨، وتمثل نحو: ٥٠,٦% من الناتج المحلي، وبمتوسط سنوي ١٧٥٤١ مليون دينار كويتي، وتمثل نحو: ٥٤,٨% من الناتج المحلي خلال تلك الفترة. ويتبين أن الصادرات الكلية تمثل نحو: ١٠٠ % من الإيرادات العامة للدولة في عام ٢٠٠١، وبلغت نحو: ٢١٦٧١ مليون دينار في عام ٢٠١٨، وتمثل نحو: ٩٦% من الإيرادات العامة للدولة، وبمتوسط سنوي نحو: ١٧٥٤١ مليون دينار، ويمثل نحو: ١٠٦,٢ % من المتوسط السنوي لإيرادات الدولة خلال تلك الفترة. وبمقارنة معدل زيادة الناتج المحلي السنوي، ومعدل زيادة الصادرات الكلية السنوي خلال تلك الفترة، تبين أن معدل الزيادة في الناتج المحلي يمثلها نحو: ٩٨,١٨%، من معدل الزيادة من الصادرات الكلية خلال تلك الفترة، أي: إن الصادرات الكلية تساهم في زيادة الناتج المحلي بنحو: ٩٧%، وهي مسئولة عن تلك الزيادة الكبيرة .

هيكل الصادرات والواردات

أولاً: هيكل الصادرات :

هيكل الصادرات الكويتية يغلب عليه النفط؛ حيث تمثل قيمة صادرات النفط نحو: ٩٣,٣% كمتوسط للسنوات من ٢٠٠١- ٢٠١٨، وتمثل باقي الصادرات من نحو ٦-٩

%خلال تلك الفترة؛ حيث يوضح الجدول رقم (١) تطور قيمة الصادرات من النفط؛ حيث ارتفعت من نحو: ٤٥٢٨ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠١ إلى نحو: ١٩٧٣١ مليون دينار عام ٢٠١٨، وبزيادةٍ قدرها ١٥٢٠٣ مليون دينار كويتي، وبنسبة ٣٣٥,٨ %، وبمتوسط سنوي قدره ١٥٦٥٧ مليون دينار كويتي، ويمثل نحو: ٤٨,٩ % من قيمة الناتج المحلي خلال تلك الفترة . ويتضح أن صادرات النفط بعد الزيادة المستمرة والمتتالية خلال السنوات من ٢٠٠١- ٢٠١٤ تراجعت قيمتها، وتذبذبت بشدة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٨؛ حيث تراجعت بشكل كبير في السنوات ٢٠١٥،٢٠١٦، ثم بدأت في الزيادة، ولكن لم تصل إلى مستوى السنوات السابقة ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى تقلب السوق العالمي للنفط، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط . أما الصادرات غير النفطية فقد ارتفعت قيمتها من ٤٣٧ مليون دينار كويتي في ٢٠٠١ إلى نحو ١٩٤٠ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٨، وبزيادة قدرها ١٥٠٣ مليون دينار كويتي، وبنسبة زيادة قدرها ٤٤٤ %، وبمتوسط سنوي ١٢١٠ مليون، وتمثل نحو: ٣,٨% من قيمة الناتج المحلي كمتوسط في تلك الفترة. ويمكن تقسيم باقي الصادرات الكويتية غير النفطية والتي تمثل نحو:٣,٤% من إجمالي الصادرات خلال تك الفترة، وحسب استخدامها، أو التقسيم الاقتصادي لها خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨

حيث تبين أن صادرات الكويت تتمثل في مجموعة من السلع الغذائية والحيوانات الحية والمنتجات النباتية والحيوانية، ومنتجات صناعية بالإضافة إلى المنتجات المعدنية وغيرها؛ حيث تراجعت قيمة المنتجات من نحو: ٢٨,٦٣٨ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٤ إلى نحو: ٢١٦٧١ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٨، وبنقص قدره ٦٩٦٧ ألف دينار كويتي، وبنسبة قدرها ٢٤,٣ %، وهذا التراجع يرجع إلى ما حدث من التراجع في قيمة النفط .

وباقي الصادرات غير النفطية تتمثل في مجموعات السلع المختلفة النباتية والحيوانية والمعدنية وغيرها، كما بالجدول، وهى ذات قيم صغيرة لا تساهم في قيمة الصادرات إلا بنسب صغيرة، ولذا يجب الاهتمام بتنمية الصادرات الزراعية (حيوانية، ومنتجات نباتية، وجلود)، والصادرات الصناعية من خلال الاهتمام بقطاعي الزراعة

والصناعة في دولة الكويت؛ لتنويع القطاعات الإنتاجية، وتنويع الإنتاج وإنتاج منتجات جديدة تساهم إما في عمليات التصدير أو تقليل الاستيراد من الخارج .

ثانياً: هيكل الواردات الكويتي :

تطورت قيمة الواردات الكلية من السلع والخدمات خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٨؛ حيث ارتفعت من نحو٢٠مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى نحو ٣٦ مليارا عام ٢٠١٨، وبزيادة قدرها نحو: ١٦ مليار دولار، وتتمثل واردات الدولة في مجموعات السلع حسب أنواعها في الجدول رقم (٨) من سلع نباتية وحيوانية ومصنعة وغيرها، ويظهر أن السلع الصناعية والمعدنية والواردات الزراعية والغذائية تشكل تلك الواردات، وعند ما يتم توجيه جزء من عائد الصادرات إلى قطاعي الزراعة والصناعة لإنتاج السلع الزراعية والغذائية والحيوانية والسلع الصناعية والسلع الزراعية المصنعة، سواء توجه للسوق المحلي أو إلى ما يوجه منها للتصدير سوف يحقق زيادة ما في قيمة الصادرات عند توجيه الفائض منها للتصدير، وأيضًا إلى الخارج، مما يؤدي إلى زيادة إحلال بعضها محل الواردات، ونقص الواردات، فضلًا عن تنوع الاقتصاد وقطاعاته داخل الدولة، وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى الدخل القومي والناتج القومي، وتقليل تعرض الاقتصاد للتقلبات الخارجية، وتقليل تلك التغيرات والتأثيرات العالمية على الإنتاج والدخل المحلي.

الهيكل النسبي للتجارة الخارجية: ويتكون من :

١- الهيكل النسبي للواردات .

٢- الهيكل النسبي للصادرات .

والهيكل الخاص بالتجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات تم حسب الاستخدام الاقتصادي للسلعة وذلك خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

الصادرات حسب الاستخدام الاقتصادي:

يوضح الجدول الآتي تطور قيمة الصادرات الكويتية حسب الاستخدام الاقتصادي، وكذلك قيمة الواردات حسب الاستخدام الاقتصادي على النحو الآتي:

قيمة الصادرات من السلع حسب الاستخدام خلال الفترة من ٢٠١٤ -٢٠١٨ (مليون د.ك)

السلعة/السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
سلع إنتاجية	١٧٢,٩٩٥	١٣٧,٥٢٠	٩٦,٩٢٩	١٥٨,٤٤١	١٧٥,٥١٠
سلع وسيطة	٢٨,٠٥١,٠٠٧	١٥,٦٨١,٥٠٨	١٣,٤٤٦,١٥٦	١٦,٠٢٦,٩٧٣	٢١,٠٥٧,٠٩٨
سلع استهلاكية	٤١٣,١٣٩	٤٦١,٣٨٩	٤٠٨,٠٩٨	٤٧٧,٨٦٤	٤٢٠,٩٧٩
الإجمالي	**٢٨,٦٣٦,٤٩٤**	**١٦,٢٨٠,٢٠٩**	**١٣,٩٥٢,٠٨١**	**١٦,٦٧٧,٥١٠**	**٢١,٦٧١,٥٣٢**

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية، إدارة الإحصاء، قسم الإحصاء، دولة الكويت.

قيمة الواردات من السلع حسب الاستخدام خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠١٨ (مليون دينار كويتي)

السلعة/ السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
سلع إنتاجية	١,٤٤٥	١,٦٥٦	١,٨٣٠	٢,٢٠٩	٢,٠٢٥
سلع وسيطة	٣,٥٦٣	٣,٥٤٩	٣,٧٢٢	٤,٠٨٩	٤,٥٥٩
سلع استهلاكية	٣,٨٢٠	٤,٠٩٤	٣,٦٩٩	٣,٨٦٤	٤,١١٦
الإجمالي	**٨,٨٢٩**	**٩,٣١٦**	**٩,٢٦٩**	**١٠,١٨٢**	**١٠,٧٤٥**

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية، إدارة الإحصاء، قسم الإحصاء، دولة الكويت.

الأهمية النسبية لهيكل الصادرات حسب المجموعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨

السلعة/ السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	المتوسط %
سلع إنتاجية	٠,٦٠	٠,٨٤	٠,٦٩	٠,٩٥	٠,٨١	٠,٧٧٨
سلع وسيطة	٩٧,٩٠	٩٦,٢٣	٩٦,٢٣	٩٦,١٨	٩٧,٢١	٩٦,٨٢٢
سلع استهلاكية	١,٤٤	٢,٨٣	٢,٩٢	٢,٨٧	١,٩٤	٢,٤٠٠
الإجمالي	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

يتضح تطور قيمة الصادرات الكويتية حسب الاستخدام الاقتصادي حيث تمثل السلع الوسيطة نحو ٩٦,٨ % من حجم الصادرات حيث تمثل البترول ويقع داخل تلك المجموعة، أمَّا السلع المصدرة من السلع الإنتاجية تمثل نحو ٠,٨% من قيمة الصادرات خلال تلك الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، أما السلع الاستهلاكية فتمثل نحو ٢,٤ %

من قيمة الصادرات، وبذلك يتضح أن هيكل الصادرات ٩٦,٨ % سلع وسيطة،٣,٢% سلع إنتاجية واستهلاكية .

الواردات حسب الاستخدام الاقتصادي :

أن هيكل الواردات من السلع حسب الاستخدام لدولة الكويت خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨؛ حيث تبين أن السلع المستوردة سلع وسيطة تمثل ٤٠% من حجم الواردات، والسلع الاستهلاكية نحو ٤٠ % من قيمة الواردات خلال تلك الفترة، بينما السلع الإنتاجية تمثل نحو ١٨,٩٩ % خلال تلك الفترة مما يتبين معه الاهتمام بالسلع الوسيطة والاستهلاكية على حساب السلع الإنتاجية والتي تستخدم في الإنتاج والاستثمار وتنمية قاعدة الإنتاج والمشروعات .ويتضح من هيكل الواردات والصادرات النسبية الخلل الواضح حيث في الصادرات ٩٦,٨% سلع وسيطة (فقط)، وفى الواردات سلع استهلاكية ووسيطة ولكل ٤٠ % وهذا يحتاج إلى عمليات التفكير في تصدير النفط بصورته غير الخام مما يرفع قيمة الصادرات من ناحية ويقلل تأثير الأسعار العالمية على التغيرات والتقلبات في الناتج والاقتصاد المحلي

الأهمية النسبية لهيكل الواردات حسب المجموعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨

السلعة/ السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	المتوسط %
سلع إنتاجية	١٤,٥٠	١٨,٠٠	٢٠,١	٢٢,٠	٢٠,٣٦	١٨,٩٩
سلع وسيطة	٤٠,٣٦	٣٨,١٠	٤٠,١٦	٤٠,١٦	٤٢,٤٣	٤٠,٢٤
سلع استهلاكية	٤٣,٢٧	٤٣,٩٥	٣٩,٩٠	٣٧,٩٥	٣١'٣٨	٤٠,٧٧
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: احصائيات التجارة الخارجية ، إدارة الإحصاء، قسم الإحصاء، دولة الكويت .

النتائج:

١- يعد النفط المصدر الأهم لإيرادات الدولة الكويتية، وتمثل الصادرات النفطية النسبة الأكبر والعامل المؤثر في إجمالي الصادرات الكويتية؛ حيث إن أسعار النفط الخام تؤثر على مؤشرات النمو الاقتصادي بشكل طردي؛ حيث إنه كلما ارتفعت أسعار النفط أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دولة الكويت؛ إذ بينت النتائج أن جميع الدوال جاءت معنوية. كما أن أسعار النفط الخام تؤثر على حجم التبادل التجاري بشكل طردي؛ حيث إنه كلما ارتفعت أسعار النفط أدى ذلك إلى حجم الصادرات، وصافي الميزان التجاري في دولة الكويت؛ إذ بينت النتائج أن جميع الدوال جاءت معنوية .

٢- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة متوازنة قصيرة الأجل بين مؤشرات النمو الاقتصادي وأسعار النفط.

٣- أكدت النتائج على وجود أثر طردي لأسعار النفط الخام على الاقتصاد الكويتي عامة؛ فقد جاء النموذجان يؤكدان لنا ذلك، وهذا مما يثبت صحة الفرضية القائلة: إن ارتفاع أسعار النفط تؤثر بشكل إيجابي على معدلات النمو الاقتصاد، وأيضا تؤثر على ارتفاع حجم التجارة في كويت خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٠.

التوصيات:

١- العمل على استثمار الفوائض النفطية الناتجة عن الارتفاع الحاصل في أسعار النفط الخام، وذلك من خلال القيام بمشاريع استثمارية استراتيجية.

٢- تنشيط القطاعات غير النفطية، والعمل على زيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما قطاع الصناعة التحويلية، وقطاع الزراعة، وقطاع التأمين والخدمات الأخرى.

٣- تقنين الإنتاج والتصدير لسلعة النفط من أجل حفظ حق الأجيال اللاحقة، وعدم الاعتماد على العوائد النفطية في تمويل النفقات العامة.

٤- وضع سياسات بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي، وعائدات البترول.

٥- استعمال الطاقات البديلة المتجددة، وغير المتجددة؛ لحماية الاقتصاد من التبعية للثروة البترولية الناضبة.

٦- تنويع الصادرات خارج المحروقات أو الاهتمام بالقطاعات الأخرى .

المراجع:

١ محمد أحمد الدوري "محاظرات في الاقتصاد البترولي" ديوان المطبوعات، الجزائر، ١٩٨٣، ص١٩٤.

٢ حسين عبد الله "مستقبل النفط العربي" الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦،ص٢٤٠.

٣ سيد أحمد فتحي الخولي "اقتصاد النفط" الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص٢٥٧.

٤ بواف الرومي، "منظمة الأوابك وأسعار النفط العربي الخام"، الدار الجماهرية، ليبيا، ٢٠١٠، ص٢٤.

٥ أحمدي هوشانج أمير، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦.

٦ اسيدون الساء النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة د. مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق،١٩٩٧.

٧ البلاوي حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد: (٢٥٧)، الكويت، ٢٠٠١.

٨ رعد خالد، دراسات وبحوث في العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة دمشق،٢٠٠.

٩ ٩. زلوم عبد الحي، حروب النفط الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للنشر، بيروت الطبعة الأولي،٢٠٠٥.

١٠ إبراهيم حسين علي، واقع استثمار الطاقات المتجددة الراهنة، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة دمشق، العدد: (٢١-٢٢)،٢٠٠٧.

١١ حمادي طه يونس، نظريات التجارة الدولية التقليدية والحديثة والتكتلات الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، العدد٣٩، صيف٢٠٠٧.

١٢ السبط أمل، النفط السوري ثمرة سياسة تهاون، مجلة المال، السنة الثانية، العدد١٦، دمشق،٢٠٠٦.

١٣ سيد أحمد هناء وآخرون، تحليل واقع التجارة الخارجية السورية مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد:٢٧، العدد:١، ٢٠٠٥، ص١٨٣.

١٤ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) (٢٠١٧)، التقرير الإحصائي السنوي، أوباك.

١٥ ٢١- محبوب عبد الحفيظ، الاستراتيجية المستقبلية لدول الأوبك، مجلة أخبار النفط والصناعة، دولة الإمارات، أبو ظبي، العدد٣٩٣، حزيران٢٠٠٣.

١٦ ١٧-على مغاوري شلبي، روسيا والاتحاد الأوربي، السياسة الدولية، العدد١٦٤،نيسان٢٠٠٤.

١٧ ١٤-عبد الوهاب لهب عطا، مستجدات خطة الطاقة الأمريكية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد١١٢، الكويت، شتاء٢٠٠٥.

١٨ الخطيب. هشام، مصادر الطاقة المتجددة والتطورات التقنية والاقتصادية، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، عمان، الأردن،٢٠٠٥.

١٩ سكر. نبيل، ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي، ندوة الثلاثاء الاقتصادي١٦، دمشق،٢٠٠٣.

٢٠ معلا. أحمد، استخراج واستثمار النفط والغاز في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة، دمشق، ٢٠٠٤.

٢١ حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاستها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة١٩٨٦-٢٠٠٨، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، جامعة الشلف، ٢٠٠٨الجزائر، -٢٠٠٩، ص٥٢.

٢٢ معهد أكسفورد لدراسات الطاقة معهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي ،مستقبل منظومة الطاقة الكويتية جامعة أكسفورد فبراير/شباط،، ٢٠١٧ ، ص٥٦ .

٢٣ إنغرام جامي، الكويت تتطلع إلى المزيد من الشركات مع شركات النفط العالمية؛ لتأمين مكاسب إنتاج النفط، محرر الشأن الخليجي دراسة الحالة الاقتصادية للشرق الأوسط٢٠١٨،ص٣٦ .

٢٤ دولة الكويت وزارة المالية ، بيانات وزارة المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للتجارة الخارجية، ٢٠١٨ .

٢٥ البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، إحصائيات وبيانات المنظمة، ٢٠١٨

1. Mirfacihi, A. Oil Prices and Terms of Trade: A comparison between Saudi Arabia and the United States, master thesis in economics, J ÖNK Ö P ING University, 2006.
2. Chen, S. S., & Hsu, K. W. Reverse globalization: Does high oil price volatility discourage international trade?. Energy Economics, 34(5), 1634-1643, 2012.
3. Brancaccio, G., Kalouptsidi, M., & Papageorgiou, T. The Impact of Oil Prices on World Trade, 2018.
4. Abderrahmane Mebtoul et autres, le développement économique de l'Algérie expériences et perspectives, Casbah éditions, Alger, Algérie, 2011.
5. Robert J.Carbraugh, international economics, 12th edition, South-Western Cengage learning, USA, 2009.
6. Hojman D.E. (1993) Inflation and the Trade Balance. In: Chile. Palgrave Macmillan, London. https://doi.org/10.1057/9780230376656_1